

أزمة الديون السيادية اليونانية بين سياسات الحل وتأثيرها على الإتحاد الأوروبي The Greek sovereign debt crisis between the solution policies and its impact on European economic integration



أ/ نبيلة بركان

جامعة محمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

n.berkane@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/06/05

تاريخ القبول: 2021/05/22

تاريخ الارسال: 2021/05/12

ملخص: عرف اقتصاد منطقة الأورو أكبر هزة، بسبب أزمة الديون السيادية اليونانية، التي كانت وليدة الأزمة المالية العالمية 2008، وقد كانت بداية الأزمة في اليونان، بسبب الدين العام 2010، ثم امتدت إلى الدول الضعيفة الأخرى مثل البرتغال، إيرلندا، إسبانيا، إيطاليا، ما طرح فكرة خروج اليونان من المنطقة الاقتصادية، لذلك طلبت اليونان من الإتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي تقديم قروضاً كمساعدة من أجل تجنب خطر الإفلاس بسبب تخلفها عن تسديد الديون.

وعليه، تحاول هذه الورقة البحثية، فهم أسباب وانعكاسات هذه الأزمة على منطقة الأورو، وما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتجنب الضرر الذي سيلحق بالمنطقة الأوروبية وبعملتها كعملة عالمية.

الكلمات المفتاحية: الدين السيادي، الاقتصاد اليوناني، أزمة اليونان، منطقة اليورو، سياسات التقشف، خطط الإنقاذ.

Abstract: The Eurozone economy experienced the biggest shake-up, due to the Greek sovereign debt crisis, which was a consequence of the 2008 global financial crisis, and it was the beginning of the crisis in Greece, due to the public debt in 2010, and then spread to other weak countries such as Portugal, Ireland, Spain, Italy, etc. He proposed the idea of Greece leaving the economic zone, so Greece requested the European Union, and the International Monetary Fund to provide loans as assistance in order to avoid the risk of bankruptcy due to its default on debt payment.

Therefore, this research paper attempts to understand the causes and repercussions of this crisis on the euro area, and what measures have been taken to avoid the damage that will be caused to the European region and its currency as a global currency.

key words: sovereign debt, the Greek economy, Greece crisis, eurozone, austerity policies, rescue plans.

مقدمة:

لقد كان نموذج الإتحاد الأوروبي وتكامله الاقتصادي الذي جعله كتلة واحدة من بين أهم النماذج الناجحة الذي جعل عديد الدول تريد الأخذ به وتجربته، خاصة بعد اعتماد عملة الأورو كعملة نقدية موحدة سنة 2000 مسيرة من طرف البنك المركزي بحيث أصبح الأورو من أهم العملات النقدية العالمية، حيث أعطى للإتحاد قوة ومركزا اقتصاديا وسياسيا مرموقا في مواجهة السيطرة الأمريكية والتصاعد المتسارع للصين.

غير أن هذه الواجهة سرعان ما تأثرت بأزمة الديون السيادية اليونانية التي تراكمت والتي تأثرت بدورها بأزمة الرهان العقاري الأمريكي، فهذه الأزمة تداعياتها امتدت إلى كل دول الإتحاد بدرجات متفاوتة ما طرح عدة تساؤلات وأزمات تطفو على السطح حول مجالات وحدة الإتحاد الأوربي خاصة من الناحية المالية والنقدية، وكذا بسبب تصاعد موجة المعارضة لصيغة التكتل التي اعتمدها الإتحاد بما فيها الجانب النقدي ما أدى إلى وجود أصوات رافضة للإتحاد برمته وتطالب بالخروج منه على غرار الأحزاب اليمينية المتطرفة.

وفي خضم هذه الأحداث سارعت دول الإتحاد الكبرى إلى محاولة لإيجاد حل للأزمة واحتواء تأثيرها الذي قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية عالمية، من هذا المنطلق ما هي السياسات التي تم اعتمادها لحل أزمة الديون السيادية اليونانية؟

منهجية الدراسة: سيتم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على المقاربة الوصفية وعلى الإحصاء والبيانات التحليلية من أجل حل الإشكالية المطروحة، كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي والذي يتميز بصورة عامة بالتغلغل في عمق الموضوع وتحليل جميع الجوانب بغية الوصول لهدفه الأهم وتقديم أفضل النتائج التي يمكن الوصول إليها، فالدراسة تتطلب منهج قائم على تحليل المعطيات و تفسير الظواهر والمتغيرات وتركيب العمليات المجتمعة والفرضيات وتقويمها وتقديم نقد لها.

خطة الدراسة:

المحور الأول: أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية.

المحور الثاني: السياسات المعتمدة لحل أزمة الديون السيادية اليونانية.

خاتمة واستنتاجات.

المحور الأول: أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية:

تعد أزمة الديون السيادية الأوروبية التي مست أكبر تكتل نقدي واقتصادي وأثرت على الكثير من البنوك الأوروبية، بدأت الأزمة في نهاية 2009 وبداية 2010 وبات من الواضح أن مجموعة من الدول الأعضاء في منطقة الأورو تواجه مستويات مرتفعة من الدين منها اليونان التي تعد أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة الأورو، ومنه سنتطرق في هذا المحور إلى النقاط التالية:

- تعريف الديون السيادية
- تعريف أزمة الديون السيادية:
- أزمة الدين السيادي اليوناني

أولاً: تعريف الديون السيادية:

تختلف الأزمات الاقتصادية المالية باختلاف أسباب نشوئها ومدى تطورها وسرعة انتقالها بين الدول وتعد الأزمة المالية للديون السيادية نوع من هذه الأزمات.

أ. الديون السيادية:

يقصد بها الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فيما أن تطرح الحكومات سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين دينا حكوميا (Levasseur & Riflart, 2003, pp. 83-131)، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، وغالبا ما تكون عملة دولية مثل الدولار أو الأورو، وفي هذه الحالة يطلق على الدين دينا سياديا (أبليلة و يوسفواوي، 2015، الصفحات 34-61)، وهو شكل من أشكال الاقتراض ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية حرصا على إبقاء ثقة المستثمرين الأجانب في مقدرتها على دفع التزاماتها المالية، ولكن إذا عجزت الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه ديونها السيادية تنشأ أزمة مالية وهي أزمة الديون السيادية (كبير، 2014، الصفحات 117-131).

ب. تعريف أزمة الديون السيادية:

ويقصد بها فشل الحكومة في أن تقوم بتسديد ديونها المقومة بالعملة الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي وقد زاد حجم الديون السيادية للدول المتقدمة بسرعة لتنتقل من 74% إلى 107% بين عامي 2007 و2011، وتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل إلى 11% بنهاية العام 2014.

بالمقابل فإن حجم الديون السيادية للاقتصاديات الصاعدة والنامية أخذت في التراجع حسب النقد الدولي، إذ تقلص من 50% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2000 إلى نحو 30% بحلول العام 2016.

ووفق توقعات المفوضية الأوروبية فإن الديون السيادية لألمانيا أكبر اقتصاديات أوروبا سيتراوح بين 60% و79% من حجم ناتجها المحلي الإجمالي بحلول 2015، وهي النسبة نفسها لكل من فنلندا وهولندا والمجر، في حين أن إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وإيطاليا واليونان والبرتغال تعد أكبر الدول الأوروبية من حيث ثقل ديونها السيادية بنسب تفوق 100%.

في حين سيتراوح حجم ديون كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وكرواتيا ما بين 80% و99% من حجم اقتصادها، وتعد كل من بولندا ورومانيا والدانمرك والسويد وبولندا وتشيك وسلوفاكيا ورومانيا من أقل الدول الأوروبية من حيث حجم ديونها مقارنة بناتجها المحلي (aljazeera.net، 2011).

ج. تعريف أزمة الديون السيادية:

ويقصد بها فشل الحكومة في أن تقوم بتسديد ديونها المقومة بالعملة الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي وقد زاد حجم الديون السيادية للدول المتقدمة بسرعة لتنتقل من 74% إلى 107% بين عامي 2007 و2011، وتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل إلى 11% بنهاية العام 2014.

بالمقابل فإن حجم الديون السيادية للاقتصاديات الصاعدة والنامية أخذت في التراجع حسب النقد الدولي، إذ تقلص من 50% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2000 إلى نحو 30% بحلول العام 2016.

ووفق توقعات المفوضية الأوروبية فإن الديون السيادية لألمانيا أكبر اقتصاديات أوروبا سيتراوح بين 60% و79% من حجم ناتجها المحلي الإجمالي بحلول 2015، وهي النسبة نفسها لكل من فنلندا وهولندا والمجر، في حين أن إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وإيطاليا واليونان والبرتغال تعد أكبر الدول الأوروبية من حيث ثقل ديونها السيادية بنسب تفوق 100%.

في حين سيتراوح حجم ديون كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وكرواتيا ما بين 80% و99% من حجم اقتصادها، وتعد كل من بولندا ورومانيا والدانمرك والسويد وبولندا وتشيك وسلوفاكيا ورومانيا من أقل الدول الأوروبية من حيث حجم ديونها مقارنة بناتجها المحلي (aljazeera.net، 2011).

ثانياً: أزمة الدين السيادي اليوناني:

أ. واقع الاقتصاد اليوناني:

المؤشرات الاقتصادية لليونان في الفترة الممتدة بين 2001 إلى 2011 إذ يقوم الاقتصاد اليوناني على دعائم أساسية هي: قطاع الخدمات وأهمها السياحة والنقل البحري، إذ تسهم السياحة بنسبة تجذب اليونان ما يزيد عن 16 مليون سائح سنوياً %3,18 من الناتج المحلي الإجمالي، زادت عام 2009 لتصبح %19. ويعتبر قطاع النقل البحري قطاعاً أساسياً منذ وقت طويل، إذ كانت اليونان تملك 615 باخرة عام 1813 يعمل عليها 37500 عامل، وتعتبر اليونان اليوم ضمن أكبر 5 دول في العالم، وهي الأكبر ضمن الإتحاد الأوروبي ويساهم النقل البحري بـ 75% من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب 68% من القوة العاملة. ثم يليه قطاع الصناعة: ويساهم لحوالي 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب حوالي 20% من القوة العاملة، أما قطاع الزراعة: يساهم بحوالي 3,7% من إجمالي الناتج المحلي ويستوعب بحوالي 12% من القوة العاملة زراعة تصنف اليونان حسب إحصائيات الإتحاد الأوروبي لعام 2010 بأعلى إنتاج في الإتحاد الأوروبي في إنتاج القطن 183 ألف طن، وتصنف في الترتيب الثاني في إنتاج الأرز 229 ألف طن، والترتيب الثالث في إنتاج التين والطماطم والبطيخ (حبش، 2011، الصفحات 12-13). وارتفعت نسبة البطالة من حوالي 8,3% في 2007 إلى 14,7% في 2011 (Akrou, 2012, pp. 157-170) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي وهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص عمل جديدة لضعف الاستثمارات وعدم قدرة اليونان على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشرة وغير المباشرة واللجوء المتزايد للاستدانة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 144%.

الجدول رقم 01: مؤشرات الاقتصاد اليوناني 2001-2011

355,6	329,5	229,7	263,3	239,9	224,2	195,4	183,2	168	159,2	151,9	الدين العام (مليار دولار)
165,3	145	129,4	113	107,4	106,1	100	98,9	97,4	101,7	103,7	الدين العام GDP
3,1	4,7	1,3	4,2	3	3,3	3,5	3	3,4	3,9	3,7	التضخم %
-6,9	-3,5	-3,3	-0,2	3	5,5	2,3	4,4	5,9	3,4	4,2	النمو الحقيقي GDP%
-9,1	-10,3	-15,6	-9,8	-6,5	-5,7	-5,2	-7,5	5,6-	-4,8	-4,5	عجز الميزانية %

المصدر: IMF World Economic Data base 2011: septembre

فمن خلال الجدول نلاحظ تدهور الوضعية الاقتصادية لليونان خلال هذه الفترة.

ب. : دوافع اللجوء إلى الدين العام:

نظرا للنمو السريع الذي عرفته اليونان لجأت إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشاريعها التنموية دون أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تسديد ديونها فخلال فترة 2004 إلى 2009 ارتفع الدين العام إلى 70 مليار أورو مما أدى باستقالة الحكومة تحت الضغط الاقتصادي والاجتماعي وضغط فضائح الاختلاس المالي من قبل المسؤولين، ليتم الإعلان عن حجم الدين الحقيقي بعد التحقيقات ب 300 مليار أورو (علي، 2010)، وقسمت الديون اليونانية إلى 270 مليار أورو ديون القطاع العام و30 مليار أورو ديون حكومية داخلية على شكل سندات لقطاع التأمين، 25 مليار أورو معطاة بضمان القطاع العام 80 % منها غير قابلة للسداد أو الاسترداد (أبليلة و يوسفواوي، 2015، الصفحات 34-62).

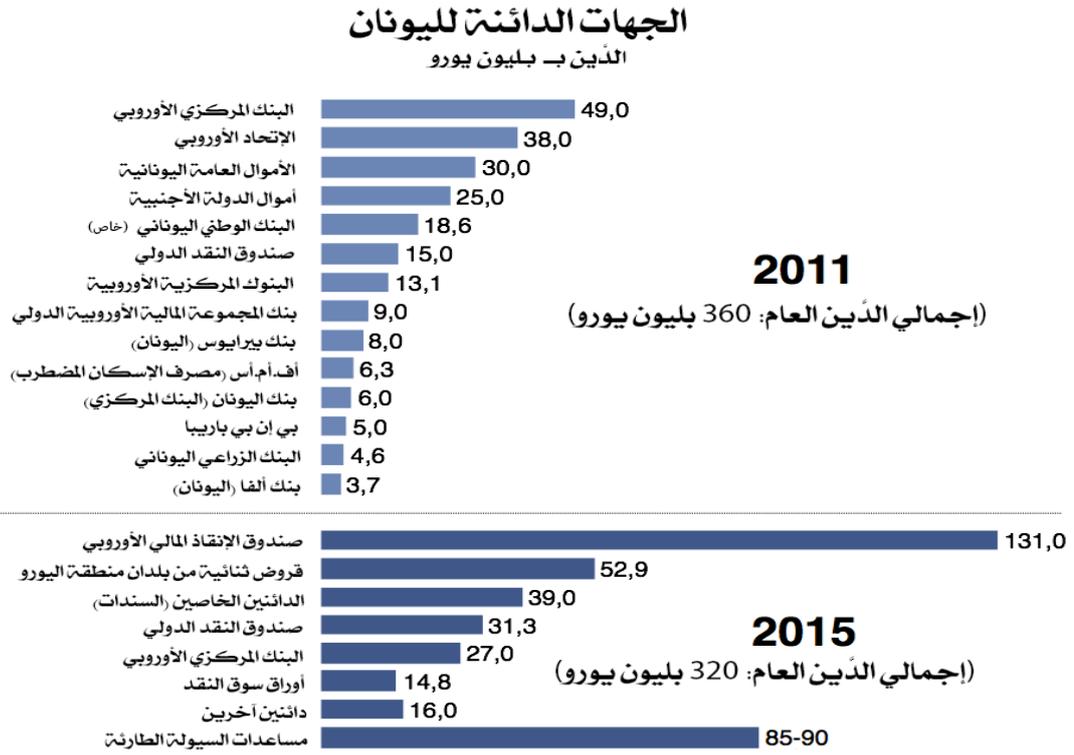
الجدول رقم 02: مؤشرات الديون العمومية مقارنة بالنتائج الداخلي الخام لسنة 2010

الدول	PIB مليار أورو	الديون العمومية PIB %	الديون العمومية مليار أورو	الديون العمومية المتوقعة 2012 من PIB %
فرنسا	1931	28,3	1591	85,4
ألمانيا	2,477	83,2	2,079	81,7
النمسا	686	71,8	3,5	72,2
بلجيكا	354	96,2	341	97,2
قبرص	17	61,5	11	64,9
اسبانيا	1,015	61	641	69,6
استونيا	14	6,7	1	5,8
فنلندا	180	48,3	87	49,1
اليونان	228	144,9	329	162,8
إيرلندا	156	94,9	148	108,1
ايطاليا	1556	118,4	1843	120,5
هولندا	588	62,9	370	64,2
البرتغال	173	93,3	161	101,6
سلوفاكيا	66	41	27	44,5
سلوفينيا	35	38,8	14	45,5
بلغاريا	36	16,3	6	غير متوفرة
الدنمارك	236	43,7	103	غير متوفرة
بولونيا	354	54,9	194	غير متوفرة
منطقة اليورو	9176	85,4	7856	غير متوفرة

المصدر: نسيمه أوكيل وآخرون، "الأزمة المالية في منطقة الأورو، أسباب نشوبها وانتشارها"، بحوث اقتصادية عربية، ع 62/61 شتاء ربيع 2013، ص 41-42.

من خلال الجدول يتبين أن ديون اليونان التي قدرت ب 340 مليار أورو وقد عجزت الدولة عن الوفاء بتسديد الالتزامات المتعلقة بهذه المديونية خدمة الديون وهذا ما فجر أزمة الديون السيادية في المنطقة إذ تعتبر نسبة الديون اليونانية أعلى المرتبة في المنطقة والثانية عالميا بعد اليابان (أوكيل و آخرون، 2013).

الشكل 01: رسم بياني للقروض في فترة 2011 إلى 2015



ج. : أسباب الأزمة المالية اليونانية:

وزاد الاختلال في الميزان التجاري بعد دخول اليونان كعضو في منطقة الأورو بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية عليها، لكن تبين انه في عام 2004 خفضت اليونان قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية، حيث كانت 3,8% إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ 3% من الناتج الداخلي الخام، طبقا لمعاهدة ماستريخت (السعد، 2012، الصفحات 127-129).

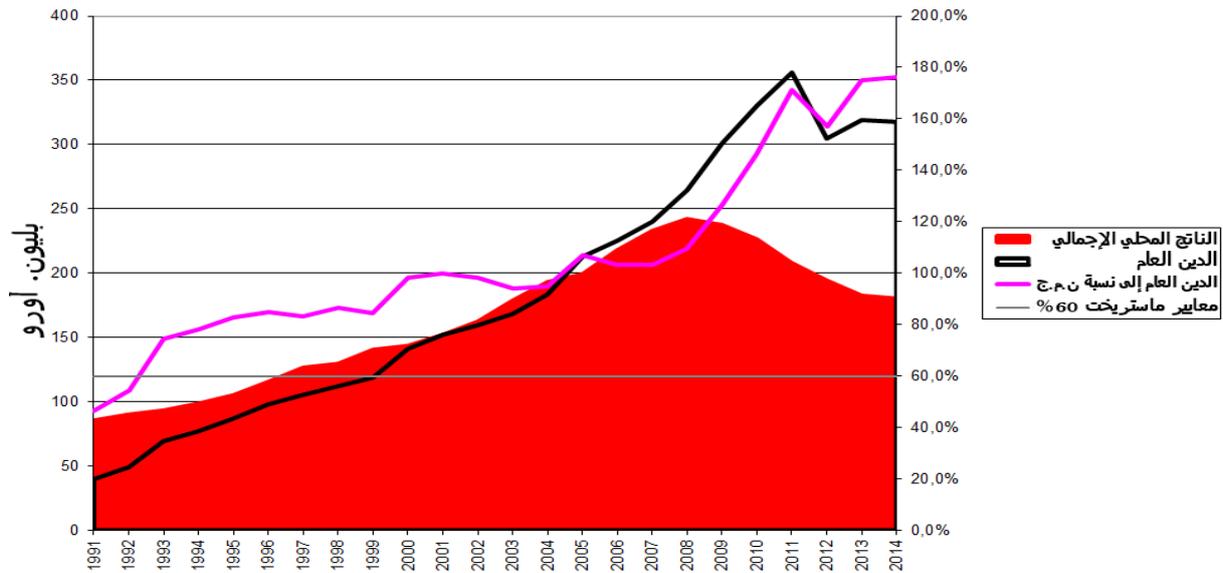
ويمكن تلخيص أهم أسباب هذه الوضعية إلى عوامل داخلية وخارجية:

ففيما يخص العوامل الداخلية: فقد حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا خلال الفترة من 2007 حيث نعى بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص وزاد الإنفاق في هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31% كما ساهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة عجز ميزان المدفوعات بسبب الفساد المتفشى في جهاز

القطاع العام وتقدير قيمة التهرب الضريبي بـ20 بليون أور و سنويا وزيادة الرواتب بـ5% سنويا بينما بلغت الزيادة في الإتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية وزيادة عجز الميزان التجاري. أما العوامل الخارجية: تتمثل في عضوية العملة الأوروبية إذ أصدرت الحكومة اليونانية بيانات مغلوطة حتى تتماشى مع معاهدة ماستريخت، حتى يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية (بولكووار، 2013، الصفحات 59-62).

الشكل رقم 02: منحى المؤشرات الاقتصادية لليونان

اليونان



الأزمة المالية العالمية 2008: تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية ودخلت ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة وضعف التنافسية مما أدى إلى الزيادة في نسبة البطالة لتصبح 9 في عام 2009. المبالغة في الدين العام فمنذ نهاية 2009 ازدادت مخاوف الدائنين والمستثمرون مما أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية (كبير، 2014، الصفحات 117-131).

المحور الثاني:

السياسات المعتمدة لحل أزمة الديون السيادية اليونانية:

يمكن القول أن أزمة اليونان تعد من أكبر تحديات الإتحاد النقدي الأوروبي، فقد تؤدي ضغوطا المتزايدة إلى عواقب وخيمة تهدد بتفكك الوحدة النقدية، وخاصة أن خطة إنقاذ اليونان أدت إلى تعميق الأزمة، فالإقتصاد اليوناني انهيار، ولكن الانهيار لم يعلن عنه رسميا بعد، أو كما يقول الأوروبيون إنهم يقومون بإدارة انهيار تحت السيطرة لمنع تداعياته على أسواقهم، وفي الحقيقة إنهم -وخاصة ألمانيا- سعوا إلى كسب الوقت لتحسين أنظمتهم البنكية للحد من تأثير انهيار الإقتصاد اليوناني مستقبلاً، أي أنه تم تأجيل الإعلان عن الانهيار، ومنه سنتناول النقاط التالية:

● تداعيات انهيار الإقتصاد اليوناني

• الآليات المتبعة لتخطي أزمة الديون السيادية:

أولاً: تداعيات انهيار الاقتصاد اليوناني (درويش، 2012):

في حالة الإعلان الرسمي عن انهيار الاقتصاد اليوناني فإن ذلك سيقود إلى ما يلي:

- فقدان الثقة في السندات الإيطالية والإسبانية مما يؤدي إلى الامتناع عن شرائها، وهذا سيقود الدولتين إلى اللجوء إلى حزمة إنقاذ أوروبية تفوق بكثير الحزمة التي قدمت إلى اليونان.
- خروج اليونان من منطقة الأورو، وبالتالي إلى أزمة ثقة بين الدول الأوروبية وإلى خروج المستثمرين إلى أسواق أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان.
- سيتحتم على الإتحاد الأوروبي السعي لتغطية أكثر من 160 مليار أورو من السندات، وستخسر ألمانيا وحدها من 60-80 مليار أورو، هذا إضافة إلى انخفاض قيمة الاستثمارات الأوروبية في اليونان.
- عمليات سحب جماعية لرؤوس الأموال من البنوك اليونانية مما سيؤدي إلى إفلاس بعض البنوك اليونانية، ولهذا تأثير على البنوك الأوروبية ذاتها والذي سيؤدي أيضا إلى انهيار البعض منها أو على الأقل إلى فوضى وأزمة في النظام البنكي الأوروبي والعالمي.
- وصول أحزاب متطرفة إلى السلطة بسبب الفوضى الناجمة عن الانهيار الاقتصادي، أو إلى انقلاب عسكري، ولهذا أيضا تداعيات خطيرة على الاقتصاد والأمن الأوروبي.
- سيؤدي إلى عجزها عن دفع ديونها، ومن ثم إلى شطب تلك الديون، وهذا سيقود إلى محدودية في قدرة البنوك الأوروبية على الإقراض، وهذا بدوره سيخفض الاستهلاك وسيقود إلى الكساد الاقتصادي في السوق الأوروبية.

ثانياً: الآليات المتبعة لتخطي أزمة الديون السيادية:

لمواجهة الأزمة المالية اليونانية تم اتخاذ مجموعة من التدابير سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

أ. الإجراءات المطبقة من قبل الحكومة اليونانية:

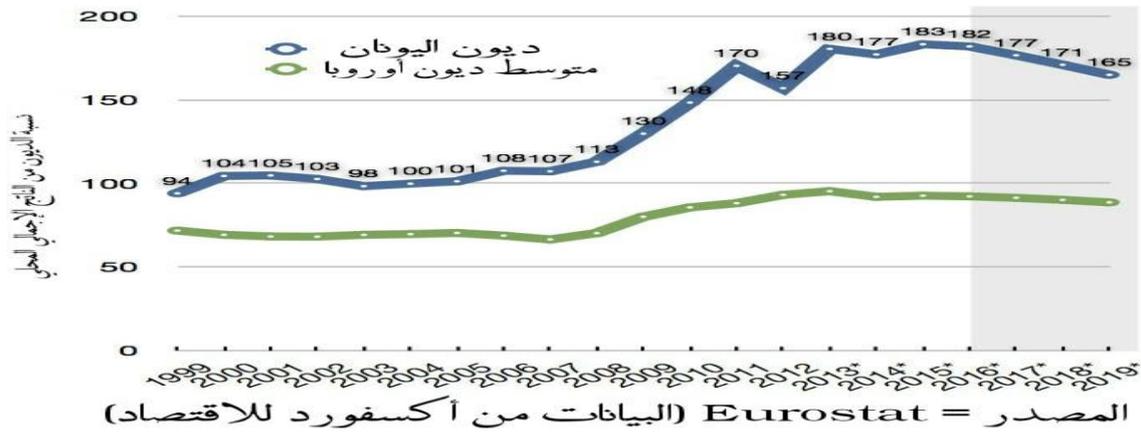
أدت سياسة التقشف المعتمدة في اليونان منذ 2010، إلى تقلص حجم المساعدات الاجتماعية، والتقديمات المخصصة للمتقاعدين ولضمان الشيخوخة، وخفض إجمالي الإنفاقات العامة على الأجور والرواتب من 1 إلى 5,5 عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص المكافآت العمل الإضافي، كما وافق البرلمان اليوناني على مشروع قانوني يهدف إلى توفير 4,8 مليار أورو على اثر مخاوف من إفلاس الحكومة وتخلفها عن السداد تضمن رفع الضرائب على القيمة المضافة على السيارات المستوردة وعلى المحروقات وتقليص

- المكافآت الممنوحة للموظفين الحكوميين (أياس، 2012، الصفحات 5-6) وعندما تسلمت الحكومة الجديدة سدة المسؤولية قامت بعدة خطوات على هذا الصعيد أبرزها: (منصور، 2015، الصفحات 16-18)
- اتخاذ إجراءات لمصلحة فقراء الحال، الذين يرفضون بالمطلق سياسة التقشّف.
 - إعادة الكهرباء إلى مئات المنازل قطعت عنها، بسبب التخلف عن دفع الفواتير أو غيرها من الأسباب.
 - تحديد الحد الأدنى للأجور.
 - إعادة الوظائف إلى عدد كبير من المصرفيين منها.
 - إلغاء شروط الخصخصة.
 - منع بيع المرافق البحرية
- ب. خطة الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليونان:

يواجه الاتحاد الأوروبي مأزق حل أزمة الديون اليونانية، على اعتبار أنه إما القبول بإعلان إفلاس اليونان والخروج من منطقة الأورو، فتتكبد بذلك المؤسسات الدائنة الخسارة الكبرى، وإما دعمها مجدداً وإبقاؤها في المنطقة، لكن الأزمة ستعود بعد سنتين وربما أقل من ذلك.

لقد بدأت معالجة أزمة الديون اليونانية تأخذ منحى سياسياً، بدلاً من المنحى المالي والاقتصادي، وبينما تجري المفاوضات بين الحكومة اليونانية وإدارة الاتحاد الأوروبي، وفق خطتين.

الشكل رقم 03: توضيحي لمنحى الديون اليونانية مقارنة بديون المنطقة



- الخطة الأولى: تم اتخاذ إجراءات في المرحلة الأولى إجراءات المساعدات في ماي 2010 التالية (كبير، 2014، الصفحات 117-131):

منح قروض ثنائية: منحت دول منطقة الأورو لليونان مساعدات مالية بقيمة 80 مليا أورو، لمدة 3 سنوات إضافة إلى قرض من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 30 مليون أورو، فمُنح لليونان 110 مليار أورو

لتغطية احتياجات التمويل إلى غاية 2013، لكن يتوقع أن يكون البلد بحاجة أيضا إلى مساعدة إضافية مقدارها عشرة مليارات أورو. ويعتبر صندوق النقد الدولي إن اليونان ستكون بحاجة إلى 4.4 مليار يورو في 2014 و6.5 مليار أورو في 2015 (المنفذة، 2013).

الجدول رقم 03: تفصيل القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010 - 2011 مليار يورو

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14,5	5,5	20
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6,5	2,6	9,1
الدفعة الثالثة	ديسمبر/جانفي 2010/ 2011	6,5	2,5	9
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10,9	4,1	15
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8,7	32	11,9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5,8	2,2	8
المجموع		52,9	20,1	73

:IMF World Economic

ومقابل ذلك فرضت على اليونان تطبيق إجراءات التقشف حادة من أجل إعادة التوازن في الحساب الجاري، ويتطلب ذلك خفض النفقات الحكومية وتقليص حجم القطاع العام.

-الخطة الثانية: أقرت دول منطقة الأورو في 1 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان خصص لها 130 مليار أورو، بإضافة إلى تبادل سندات ديون أثينا مع لدائنها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليار يورو من خلال اتفاقية مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب % 53,5 من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات وذلك عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق بعد 30 سنة ونسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين % 2 حتى 2015 و % 3 حتى 2020 و % 4,3 في السنوات المالية لتنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2024، وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار أورو.

ومن المتوقع أن تكمص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من % 160 من ناتجها المحلي لإجمالي إلى % 120,5 في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد.

وحرصا على ألا تستفحل الأزمة على بقية دول الإتحاد الأوروبي ذات الدين العمومي المرتفع خاصة في اسبانيا والبرتغال قرر الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بعد فترة وجيزة طرح ضمانات لمقرض بقيمة 750 مليار أورو وعن طريق تأسيس لصندوق ضخم سمي بصندوق الاستقرار الذي ساهم فيه صندوق النقد الدولي بالثلث لتمكين الحكومة اليونانية وغيرها من الحكومات التي قد تحتاجها من الاقتراض دون دفع

الفائدة المرتفعة التي تطلبها أسواق السندات. كما ساهم صندوق النقد الدولي في برنامج ضمانات القروض الذي بمقدور الدول الأعضاء الاستفادة منه بقرض قيمته 220 مليار أورو (الكويتية، 2016). ويمكن القول، إنه مهما كانت نتيجة المفاوضات الصعبة والمعقدة، فإنها سوف تكون بمثابة حل مؤقت، على اعتبار أن أزمة الديون اليونانية مستعصية، وتكبر سنويًا ككرة الثلج. وبالتالي فإن احتمالات تجدد الأزمة واردة، بما في ذلك إمكان العودة إلى البحث في خروج اليونان من منطقة الأورو.

الخاتمة

ومن خلال ما سبق وما يمكن استخلاصه هو أن ما يميز الأزمات الحالية أنها سريعة الانتشار على نطاق دولي واسع وسريع وما يطلق عليها اسم عدوى الأزمات إذ تنتقل من دولة لأخرى ومن سوق نقدي لأخر. وفيما يخص أزمة الديون السيادية اليونانية فقد اعتبرت اليونان من الدول التي كانت فيها الأزمة أكثر خطورة وحدة حيث وصلت إلى حافة الإفلاس، ولعل ما ساعد في ذلك هو أنها كانت تقدم إحصائيات غير حقيقية عن اقتصادها بغية الانضمام لمنطقة الأورو، وهو ما يدفعنا للقول أن اتفاقية ماستريخت والتي تعد الاتفاقية المؤسسة للاتحاد النقدي الأوروبي قد فشلت في فرض قواعدها بشكل صحيح. ورغم أن القادة الأوروبيون اعتبروا الأزمة أزمة سيولة ولتجاوز آثارها على دول منطقة اليورو قاموا بعدة إجراءات للخروج من تلك الأزمة واحتواءها، وعلى رأس هذه الإجراءات حزم الإنقاذ والمساعدات المالية التي قدمها الإتحاد الأوروبي بمساعدة صندوق النقد الدولي، وإضافة تبني اليونان خطط التقشف التي اعتبرت من شروط حصولها على الإعانات وقد كان لسياسات التقشف أثر سلبي على النمو الاقتصادي وسببت غضبا شعبيا واضطرابات اجتماعية خاصة مع طلب الدائنين منها تسريع تطبيق برامج الخصخصة. ولمنع الوقوع مستقبلا في أزمات مشابهة لأزمة اليونان وخوفا من انتقال العدوى إلى دول أخرى في منطقة اليورو كإسبانيا وإيطاليا والبرتغال قرر الإتحاد تقديم مساعدات لهذه الدول وعمل القادة الأوروبيون أيضا على وضع ما سموه بآليات الاستقرار الأوروبي على غرار صندوق الاستقرار الأوروبي والآلية الأوروبية للاستقرار المالي ويهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا من خلال تقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في ظل صعوبة اقتصادية.

ج. قائمة المراجع باللغة العربية

1. احمد السيد علي. (مارس, 2010). أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل. *مجلة التداول السعودية* ، صفحة 21.
2. تيريز منصور. (سبتمبر, 2015). أزمة الديون اليونانية حل مؤقت لكن ماذا بعد؟ *مجلة الجيش اللبناني* ، الصفحات 16-18.
3. سمية كبير. (2, 2014). أزمة الديون السيادية في اليونان و سيناري وهات الحل ول. *مجلة عل وم الاقتصاد و التسيير و التجارة* ، الصفحات 117-131.
4. عبد الامير السعد. (شتاء - ربيع, 2012). قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية . *بحوث عربية اقتصادية* ، الصفحات 127-129.
5. فوزية أبليلة، و سعاد يوسفوي. (2, 2015). أزمة الديون السيادية و أثارها على الوحدة النقدية في اطار التكامل الاقتصادي الاوروي، اليونان انموذجا. *مجلة التكامل الاقتصادي* ، الصفحات 34-62.
6. محمد حبش. (4, 2011). الأزمة المالية اليونانية إلى أين. *مجلة الدراسات المالية و المصرفية* ، الصفحات 12-13.
7. نسيمه أوكيل، و اخرون. (شتاء - ربيع, 2013). الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها و انتشارها. *بحوث اقتصادية عربية* ، الصفحات 41-42.
8. نور الدين بولكووار. (2013). أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب و الحلول. *مجلة الباحث* ، الصفحات 59-62.

1. قائمة المراجع باللغة الاجنبية

2. Akrou, Z. (2012, Avril). Crise de la dette souveraine en Europe. *Assurances et gestion des risques* , pp. 157-170.
3. aljazeera.net. (2011, 4 8). *encyclopedia*. Consulté le 5 10, 2012, sur <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopediaeconomy/2011/4/8/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9>
4. Levasseur, S., & Riflart, C. (2003, 3). Crise de dette souveraine: vers un nouvelle résolution. *Revue de l'OFCE* , pp. 83- 131.
5. الكويتية، و. ا. (2016). فيفري. (21/الاتحاد الأوروبي يوافق على خطة ثانية لإنقاذ اليونان لقيمة 130مليار يورو -. Consulté le 25, 2016, sur kuna.net.kw: <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2222662&language=ar> على خطة ثانية لإنقاذ اليونان لقيمة 130مليار يورو 2016-02-21/
6. المنفذة، ا. ب. (2013). سبتمبر. (جريدة القدس العربي. Consulté le 2015، sur alquds.co.uk: ديسمبر. تتوقع الحصول على قروض جديدة بعد تدقيق المانحين بحساباتها والإصلاحات المنفذة جريدة القدس العربي، سبتمبر 2013، على موقع <https://www.alquds.co.uk>
7. أياس، ع. ا. (2012). أزمة الديون في اليونان: أسبابها واحتمالات تمدها. جريدة الحياة. 5- 6،
8. درويش، ع. ا. (2012). يونيو. (الأزمة المالية اليونانية جذورها و تداعياتها. Consulté le 4 24, 2014, sur <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611135511179908.html> aljazeera.net: عبد اللطيف درويش الأزمة المالية اليونانية جذورها و تداعياتها، على الموقع يونيو 2012،